جدلية الدين والسياسة وثنائية التداخل والتصادم

د.لزهر بوارضي

أستاذ محاضر قسم ب بجامعة الجزائر 3

الملخص:

تبحث الفلسفة عن الحقيقة والحكمة وأما الدين فهو يحمل حقيقته وحكمته معه والسياسة أيضا تنطلق من حقائق وقيم ومصالح مسلمة عند الناس وتسعى إلى تحقيقها وحفظها وتدبير متطلباتها ومن هنا كان التلاقي القديم والاشتراك الواسع بين الدين والسياسة.

في هذا المقال نحاول تناول قضية النقاش والجدل حول العلاقة بين الدين والدولة وكذا الأسئلة المثارة حول إشكالية الحق بين السياسة والمقدس.

الكلمات الدالة: الدين، السياسة، التداخل، التصادم

Abstract:

Philosophy is looking for truth and wisdom, as for religion it holds its truth and wisdom with it politics is also based on the facts values and interests of people seeking to achieve preserve and masure their requirent. From here it was the old convergence and the broad participation between religion and politics.

key words: Religion, Politics, Overlap, Collision

مقدمة:

فرضت قضية العلاقة بين الدين والسياسة نفسها على التفكير الإسلامي بشكل مبكر، وإن لم يتم التفكير فيها بطريقة واعية إلا في العصر الحديث، بعد الانفتاح على أوروبا وملاحظة تجربتها التاريخية في فصل الكنيسة عن الدولة، وقد أثرت هذه التجربة على الأداء الفكري والسياسي

للحركات الإسلامية، في قراءتها للتاريخ الكلاسيكي وللممارسة السياسية الحديثة للدولة الوطنية في العالم العربي، ذلك أن مصطلح العلمانية، الذي يعني فصل الدولة عن الكنيسة في أوروبا، تشكل آلية منهجية استخدمت لقراءة التاريخ الإسلامي بأثر رجعي، فجرى بذلك سحب التجربة الأوروبية المعاصرة على التجربة القديمة للمسلمين من دون إدراك واع بذلك.

1– في العلاقة بين الدين والسياسة

تشكل العلاقة بين الدين والسياسة قضية مهمة في الفلسفة السياسية، على الرغم من اتفاق الآراء بين المنظرين السياسيين على حق حرية الرأي، وعلى الحاجة إلى نوع من الفصل بين الدولة والمؤسسة الدينية، ومنه هيمنة إحداهما على الأخرى.

يرى مكيافيللي(1469–1527) أن السياسة أداة غير أخلاقية ومن هنا لم ير ما يضير من وضع الدين تحت سيطرة الدولة، مادامت الغاية في رأيه تبرر دائما الوسيلة، فالدين في منظور مكيافيللي مؤسسة تديرها الدولة والمجتمع وأن على الحكام استغلال الدين حسب الطرق المتاحة مادام بأجمعه تحت سيطرة الدولة[1].

أما المفكر السياسي الفرنسي مونتيسكيو (1689–1755) فيرى أن الدين يخدم الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي من خلال مساندته لفكرة إطاعة الحاكم واستئصال فكرة الاستقلال وانطلاقا من هذا الفهم، يفضل مونتسكيو أن يكون وثنيا على أن يكون ملحدا، والعقيدة الدينية السيئة أفضل من أن لا تكون هناك عقيدة،، وعليه يقرر أن فائدة الدين للمجتمع إنما تأتي لكون الدين دوغمائي ثابت، وهذه الصفة تؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي، وأن فائدة الدين الاجتماعية ليست لواقعيتها بل لاستخدامها.[2]

في تاريخ العلاقة النظرية بين الدين والسياسة على الصعيد الغربي ظهر اتجاه ذو نزعة دينية يعلن السمو المطلق للدين على السياسة، وكان رواد هذا الاتجاه غالبا من المصلحين الدينيين مثل لوثر كيغ وكالفن صاحب المذهب المعروف بالكالفينية.

حيث نجد أن "لوثر" (1483-1564) فرق بشكل واضح بين ماهو سماوي وبين ماهو أرضي حيث يرى أن السلطة أمر ضروري لأن الناس فئتان، فئة تنتمي إلى مملكة الله، وأخرى تنتمي إلى مملكة الأرض، فالدين ينتمون إلى مملكة الله ليسوا بحاجة لأية سلطة وعليهم الإكتفاء بالروح القدس والإيمان الذي يعمر قلوبهم، أما الآخرون وهم الغالبية، فمعرضون للخطية، ولابد لهم من سلطة تقودهم نحو الخير العام، ولابد لهذه السلطة من قوة مسلحة حتى يتسنى لها ممارسة مهامها لأنها تنفذ أوامر الله، فما الحاكم إلا أداة للإنتقام الإلهي ممن يخطئون من البشر، وبالتالي لهم يقبل لوثر "بالدولة الكنيسة"، لأن الكنيسة ليست إلا سلطة روحية، وليس لها أن تخرج من هذا النطاق"[3].

أما "كالفن" (1509-1564) فميز بين الأشياء الروحية المعرفة من قبل القدرة الإلهية الموجودة في الكتاب المقدس، وبين تلك المتعارف عليها بين البشر في عالمهم الأرضي،لكن الحرية الروحية يمكن أن تكون موجودة إلى جانب الخدمة المدنية، وهنا يظهر الفرق واضحا بين "كالفن" و"لوثر" فإذا اعتبر هذا الأخير أن الحياة السياسية شيئا غريبا عن روح الإنجيل، فإن "كالفن" عبر عن مدى أهمية بالنسبة للمسيحي وفي المجال الاقتصادي فإن " كالفن" لا يحتقر الأعمال اليدوية والجسدية، بل يعطي أهمية للصناعة ويعتبرها ظاهرة من الظواهر الإلاهية، كما يرى أن الحياة العامة هي ضرورية ولها قيمة في حد ذاتها[4].

عاد الجدل حول العلاقة بين الدين والساسة في أوروبا في الأيام الأخيرة للإمبراطورية البيزنطية حيث حاولت الكنيسة الكاثوليكية أن تكون لها السيطرة في الموافقة على تعيين الملوك والحكام أو خلعهم، وقد حاولت ذلك فعلا، مثلما حدث في حالة الملك هنري الثامن ملك إنجلترا، وبعد صدامات وحروب أضحت الكنيسة تابعة للحكم وليس العكس، وخير دليل على ذلك ما نشهده في بريطانيا اليوم، فالملكة هي رئيسة الكنيسة الإنجليزية، ورئيس الوزراء البريطاني هو من يعين أعلى منصب ديني في إنجلترا وهو أسقف "كانتربري".

الحديث عن طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة على الصعيد العربي الإسلامي يعد قضية إشكالية جدلية بل يعد من الإشكالات العصبة في الفكر السياسي، ذلك أن تحديد الموقف من هذه العلاقة

كان الأساسي في تصنيف عدد من التيارات الفكرية كل بحسب توجهه وسيلة في رؤية الإشكالية، فالمستقر في تصورات الإسلاميين هو اعتبار السياسة جزءا من الدين وأن الإسلام دين ودولته، بينما تقوم مقولة العلمانية المركزية على ضرورة الفصل بين الدين والسياسة.

في التاريخ الإسلامي بدأ هذا الصراع والإصطدام بين الديني والسياسي بعد وفاة الرسول(ص) وبدأ عصر الخلفاء وما بعده، أي منذ تكوين بدايات الدولة كجهاز سياسي وإداري منظم، وكان التبرير الديني يشير عن وجود السياسي ويمنحه مشروعية في حين أن السياسي مغرق بفساده ودنيوته[5]، ومن يتعمق في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي في جزئية العلاقة بين الدين والسياسة يتضح له بأن هذه الإشكالية قد تكون نسبيا، وتحديدا في نهاية الربع الأول من القرن العشرين عندما نشر العالم الأزهري علي عبد الرزاق كتابه الشهير "الإسلام وأصول الحكم" عام 1925، وقد اتهم بالعثمانية وتبرير أفكار مستحدثة.

ذهب علي عبد الرزاق في كتابه إلى أن الخلافة ليست من الدين، وأنها لم تكن يوما واجبا شرعا، وإنما هي من تاريخ المسلمين، وعليه فإنهم ليسوا ملزمين بالتقيد بها وبإمكانهم تعويضا بنظم الحكم وأشكاله التي أنتجتها العقول البشرية وأثبت التجارب أنها خير أصول الحكم[6].

ويؤكد الشيخ علي عبد الرزاق على أن الخلافة لو كانت من أصول الإسلام لما اختلف عليها القوم ولما ترك النبي(ص) المسلمين في حيرة من أمرها واختلاف على من يليها وانتقد عبد الرزاق العرب الأقدمين لغلقهم الباب أمام دراسة علم السياسة والإجتهاد في أمور الحكم، فيتساءل "فما لهم قد وقفوا حيارى أمام ذلك العلم وارتدوا دون مباحثه حسيرين؟ مالهم أهملوا النظر في كتاب الجمهورية لأفلاطون وكتاب السياسة لأرسطو، وهم الذين بلغ من إعجابهم بأرسطو أن لقبوه بالمعلم الأول؟....[7]

هكذا ظل الفكر السياسي عند المسلمين حبيس القيم والمبادئ والحقوق التي اكتسبتها الخلافة وتطورت معها عبر الزمن حتى غدت حقائق ثابتة في عقول المسلمين ومن ثناياها نبتت الفكرة الشائعة بأن الإسلام دين ودولة، وغدت فكرة إدماج السلطتين الزمنية والدينية وكأنها من حقائق

الإسلام الثابتة المقررة، وانطوى الفكر السياسي عند المسلمين على هذه الفكرة لا يتحول عنها عازفا البحث فيها أو استقراء حقيقتها، وأصبحت الخلافة الإسلامية وكأنها من حقائق الإسلام الكبرى......[8].

هذا الجدل حدث أيضا من قبل في أوروبا بعد إزاحة دور الكنيسة وطبقة النبلاء معلنة ولادة الفكر الليبرالي والنهج العلماني وتنامي الديمقراطية التي أخذت قرون طويلة، واستمرت أثناء وبعد الثورة الفرنسية، وفي ظل معطيات تاريخية لواقع الكنيسة ودور رجال الدين في حياة شعوب القارة الأوروبية، نشأت العلمانية كنظرية فكرية تحسم العلاقة بين الدين والسياسة، لتنص على أن السياسة ميدان لا يتدخل فيه الدين، وعلى أن الدين تعبير خاص عن علاقة مع الغيبيات، ولا صلة لذلك بالسياسة ومكوناتها.

2- في مفهوم السلطة والدين:

في الواقع عندما نقف أمام موضوع علاقة الدين بالسلطة، انما نقف أمام إشكالية يصعب النظر إليها من زاوية واحدة، بل لابد أن يتم تناولها من زاويا متعددة حتى نستطيع إلقاء الضوء الكاشف لكل الخفايا، والملابسات التي تحيط بعلاقة الدين والسلطة السياسية ولأن سادت نظرية التعويض الإلهي يقرون كانت فيها الكنيسة مصدر الشرعية السلطة السياسية ومباركتها على الصعيد الأوروبي، وشرعت السلطة السياسية بناءا على النصوص القرآنية كما كان عليه الحال في العهد الأموي والعباسي، فإن الرؤية لم يعد لها ما يبررها بعد رسوخ نهج الحداثة وتغلغلها في النسيج الاجتماعي والسياسي.

إن الدين في الأصل هو الإرتباط عن طريق الإيمان بقوة غيبية لا يستطيع الإنسان إدراكها، ولا يجد سبيلا للانفلات منها لعلاقتها بالوجدان وبالعقل الموجهين للممارسة اليومية تجاه الطبيعة والكون والمجتمع.

فالدين يتخذ إذن مستويين، المستوى الأول يتضمن إخلاص العبادة لله المنتج للحرية وهو الـــذي يعمل على تحقيق كرامة الإنسان، والمستوى الثاني وهو الذي يتحول فيه الدين إلى وسيلة لسلب الحرية وإهانة الإنسان بكافة الوسائل وذلك بفعل التحريف والأدلجة والتوظيف السياسي.[9]

أما السلطة السياسية فليست قدرا من الله، وليست وحيا منه، أو تكليفا منه، لأنها مـــن صـــنع البشر، ولذلك فنشأتها أو زوالها أو استمرارها رهين بالشروط المفرزة لها والتوازنـــات المطلوبـــة لوجودها، ولذلك علاقة بالتراتب الإجتماعي والصراع الطبقي الذي يمثل الجســـم الاجتمـــاعي برشده، وبناءا على ذلك فالسلطة وممارستها وأدوارها إنما هي إفراز لواقع معين، وهو واقع متبدل ومتحول تبعا لتبدل وتحول التشكيلة الاقتصادية والإجتماعية المتجســـدة في البنيـــات التحتيـــة والبنيات الفوقية للمجتمع.

إننا إذا قمنا بقراءة الدين، وقراءة السلطة السياسية التي تعني إدارة البشر وتدبير شؤونهم، سيتبادر إلى أذهاننا بأن الدين الله وأن السلطة السياسية للبشر، وأن العلاقة الدينية هي علاقة بين الفـــرد وربه، وأن العلاقة السياسية هي علاقة جماعية تهدف إلى تقرير النظام السياسي وتطبيق الخيارات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية" إلا أن كل منهما يستهدف الإنسان ويلتقيان في وجدانه وعقله وسلوكه وهذا الإلتقاء هو الذي يقود إلى وجود إنسان متدين ممارس للسياسة أو إنسان سياسي يتمقص رداء الدين....."[10]

وعلى العموم فإن التوجهات الدينية ليست موحدة في نظرتها للمشاركة في العمليـــة السياســـية، فهناك توجه محافظ لا يحبذ أن يكون للمؤسسة الدينية دورا في العملية السياسية مباشرة، كـــون هذا الدور قد يحرف المؤسسة عن توجهاتها الأساس ويجعل منها أداة للحكم، وبالتالي تتحمـــل المسؤولية عن الإنتهاكات غير الإنسانية التي قد تمارسها الدولة ضد المواطنين، وهذا التوجه يمثلـــه تيار السلفية العلمية.

أما التوجه الثاني فيؤمن بضرورة دخول الدين ورجاله المعترك السياسي بغية رفع الحيف وجـــب المظالم عن الناس من خلال التصدي للحاكم المستبد، لذلك كان من المبادرين لإنشاء الأحـــزاب

ذات التوجه الديني لمناوئة السلطة السياسية المستبدة والمشاركة في العملية السياسية، وهو توجه تمثله الأحزاب والحركات الإسلامية المعتدلة التي تؤمن بمسألة العمل السياسي السلمي.

أما التوجه الثالث الموغل في الغلو والتطرف فيدعو للتكفير والقتل والإرهاب كأسلوب يعرض تعاليم الدين واستلام السلطة السياسية لتطبيق الشريعة الإسلامية على سائر البشر، والمخالف لهذا الإتجاه يتم هدر ذمة يمثل هذا التوجه الجماعات الجهادية والحركات الإرهابية المتطرفة مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش.

في استقرائنا لعلاقة الدين بالسلطة سنحاول التطرق إلى كتابين جديرين بالإطلاع حول هذه العلاقة، الكتاب الأول هو الدين والسلطة[11] لمؤلفه محمد شحرور والكتاب الثاني هو " الإسلاميون بين الدين والسلطة" لمؤلفه ادريس الكنبوري"[12]

يعتبر "**محمد شحرور**" أصول الفقه التقليدي قد استنفذت قدرتها على إنتاج أحكام صالحة لهذا الزمن، فضلا عمّا يأتي من مستقبل الأيام وهو لم يكتف بنقد أصول الفقه أو المنظومة الفقهية عموما كما هو الحال في مشاريع أخرى كمشاريع محمد أركون ونصر حامد أبو زيد وعايد الجابري،والتي تعدّت نقد المنظومة الفقهية إلى نقد النّص الديني ذاته،وإنّما عمل جاهدا على محاولة بناء أصول فقه جديدة.

في تناوله لجدلية الدين والسلطة في الإسلام عرض "**محمد شحرور**" الكثير من المصطلحات التي تشكّل هذه الجدلية من مثل :الدين والدولة والأمة والسلطة وأنواعها والفطرة والرشد والغيّ،كما تطرّق إلى الطغيان وأقسامه. كلّ ذلك ليصل إلى نتيجة أنّ الدولة الدينية غير صالحة لإدارة الحياة،بل مؤديّة إلى " دولة الطغيان" التي تتحكم في المستضعفين في الأرض ، والتي استعار منها مصطلحات دينية من القرآن في توظيف سلطاتها الثلاث: **فرعون السلطة السياسية، هامان السلطة الدينية، قارون السلطة المالية.**[13]

– أمّا الباحث **إدريس الكنبور** فقد تناول في كتابه التحول التاريخي الكبير الذي تعرّض له الإسلام في العصر الحديث وهو سعي الحكّام إلى القضاء على سلطة العلماء في مرحلة ما بعد

الاستعمار في البلدان العربيّة ،و هو العامل الذي ساعد على ظهور الحركات الدينية الإسلامية لسدّ فراغ لم يكن مقبولا أن يظلّ شاغرا.

يرى الباحث أنّ النقاش حول الإسلام عموما ،وحول موقعه من الدولة على وجه التحديد أُريد له الغياب منذ ميلاد هذه الدولة الحديثة في مرحلة ما بعد الاستعمار ،حيث يقول:"لقد نشأت الدولة العربية الحديثة على عجل ، وارتبط ذلك الاستعجال بهدفين أساسين: الهدف الأوّل هو الإسراع في رسم الحدود السياسية بشكل لا يتم المساس بها لاحقا،و الهدف الثاني هو الحيلولة دون صعود أو اشراك أيّ قوى اجتماعيّة /سياسيّة في السلطة.لاسيّما علماء الدين".[14]

وبخلاف الدولة في أوروبا التي حصل حولها الاجماع ،ونتجت عن توافق بين مختلف التيارات ،بقيت الدولة العربية الحديثة تعبيرا عن مصالح فئة معيّنة ، ولذلك ظلّت هوية هذه الدولة محل صراع طيلة العقود الماضيّة،وهذا هو السبب في ظهور قوى سياسية تحاول كلّ منها الانتصار لهويّة معيّنة للدولة،ما بين دولة اشتراكيّة أو دولة ليبراليّة أو دولة إسلاميّة،بحيث لم يكن الصراع حول سياسات الدولة ،بل حول هويّة الدولة وشرعيتها.

- لقد أدّت مأسسة الدين تحت ككنف الدولة وفي ظلّ توجيهها إلى نشوء نخبة دينيّة خاصة بالسلطة السياسية عبر مختلف مؤسسات دينيّة تحت مراقبتها،فأدّى ذلك إلى ظهور ما يسمّى بالإسلام الرسمي الذين هو دين الدولة ،و الإسلام المعارض لإسلام الدولة وهو ما تعبّر عنه حركات الإسلام السياسي.

3- الدين والبناء السياسي:

- البناء السياسي سواء أكان حزبا سياسيا أو هيئة حكومية أو منظمة دولية هو إفراز لمجموعة التصورات والأفعال والاتجاهات للمجموعة الاجتماعية ،أو هو تجسيد للثقافة الاجتماعية السائدة في المجتمع بصورة ما،و تقدّم النظريات الاجتماعية على تباينها وصفا وتحليلا للواقع السياسي أو البنية الفوقية للمجتمع.

– تسعى الأنساق السياسيّة إلى صياغة رؤية واضحة لبناء الدولة والمجتمع ، وتستند غالبا إلى القيّم الدينية في تجسيدها لمشاريعها وإصلاحاتها إدراكا منها أنّ الدين سلطانا لا شعوريا على الجماهير بحيث يجعلها تستجيب لدعوات محاطة بسياج الدين، وأنّ القيّم الدينية الأصلية ذات الطابع المدني لا تسمح بهدر الموارد الطبيعيّة والبشريّة ،كما أنّها منطلقات اجتماعيّة لبناء الدولة والمجتمع الفاضلين.

– إذا كان البناء السياسي في النظم الغربية المتقدّمة مدعّما بآليات شاملة تقرّ له مجالا خاصا، ويعرف أقصى درجات الديمقراطيّة،فإنّ على العكس تماما في الدول الناميّة،حيث تسوء النظرة التسلطيّة ويغيب مبدأ التداول على السلطة، وتمارس السياسة باسم القبيلة والعشيرة والطائفة وهي نماذج تتنافى مع مفهوم الدولة الوطنيّة والحداثة السياسيّة.

– وعليه فإنّ للدين مجاله ومساحاته الاجتماعيّة في الديمقراطيّات الناضجة،ولكنّه يوظّف لاعتبارات مصلحيه وإيديولوجية في دول العالم الثالث،فمن جهة توظيفه السلطة لإضفاء مشروعيّة على ممارستها وبرامجها،ومن جهة أخرى تتخذّه المعارضة مطيّة للوصول إلى السلطة وتعبئة الجهات الاجتماعيّة.

–إنّ الجدل الفكري والسياسي حول علاقة الدين بالبناء السياسي جاء نتيجة لعدّة عواملو التي منها الاحتكاك بالحضارة الغربيّة والتيارات العلمانيّة والإيديولوجيّة الوافدة،و قد انبثق جرّاء ذلك تيارات من رحم المجتمع العربي تباينت مواقفها من سبل تحقيق النهضةو الإقلاع الحضاري، فبعضها دعا إلى الاندماج في الحضارة الغربيّة بكلّ ميزاتها مثل طه حسين سلامة موسى...و في المقابل هناك تيار آخر يدعو إلى ضرورة التمسّك بقيّم الإسلام وتعاليم الشريعة الإسلاميّة بما في ذلك الجانب السياسي وعدم الفصل بين الدين والدولة كبناء سياسي ،و لا يزال هذا الجدل الفكري والسياسي قائما لحدّ الساعة بين مختلف التيارات الفكرية والنخب الاجتماعيّة في العالم العربي والإسلامي،كما أنّه يشكل مادة دسمة لاهتمامات الدوائر البحثيّة والإعلاميّة والسياسيّة في الغرب.

– يرى **محمد عابد الجابري** أنّ علاقة الإسلام بالبناء السياسي ، لم تطرح قطّ في الفكر الإسلامي منذ ظهور الإسلام حتى منتصف القرن التاسع عشر،حيث طرح بمضمون نجد أصوله في النموذج الحضاري الأوروبي،و أنّ مشكلة العلاقة بين الدين والدولة كما نقلت إلى الفضاء العربي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لم يتم تبيئتها تبيئة ملائمة في الواقع الفكري والحضاري كي تصبح معبّرة بالفعل عن همومه وتطلّعاته، وليس هموم الواقع الذي نقلت منه.[15]

لطالما طرح سؤال حول العلاقة بين التأخر المميّز للشعوب العربيّة الإسلاميّة والعوامل السياسية، ويتبيّن للوهلة الأولى أنّ للعنصر السياسي حظّه في ترسيخ الانحطاط،كما أنّ للسلطة السياسيّة نصيبها الكبير في ترسيم مشهد التخلّف بتعميق الهوة بينها وبين فئات المجتمع،و باعتمادها على الاستبداد والتسلّط لضمان استمراريتها فأهملت الشأن المدني العام.[16]

إنّ مفكّرا من طراز الأفغاني قد فهم جدليّة الزمني والديني،وعلاقة الثقافي والديني بالسياسي حيث يرى أنّ المشروع الإصلاحي يجد مفتاحه في السياسة وفي طبيعة البناء السياسي بنحو خاص،إلاّ أنّ تاريخية دعوته ومرجعيّة إصلاحه كانت تخصّ مجالا إسلاميّا معيّنا وهو مسلمي الهند،فتجربته هي حصيلة ميدان ثقافي آخر.[17]

كلّ الأطروحات التي تناولت الدين والدولة سواء من المصلحين الإسلامين كالأفغاني ومحمد عبده،أو القريبين من الفكر الليبرالي كالكواكبي وقاسم أمين ولطفي السيّد انتهت باختلاف مرجعياتها النظريّة إلى الانحسار والاندثار على المستوى العملي رغم محاولتها عقلنة الدين وإظهار مضامينه من احترام الحرّيات وتأكيد الملكيّة الفرديّة وحقوق المرأة وتقديس العلم وتحقيق العدالة والمساواة.[18]

إنّ كل التيارات سواء كانت سلفيّة أو علمانيّة . في الحقيقة تتقارب في العمق أكثر ممّا تتباعد في الظاهر،لأنّ قاسمها المشترك كان دائما هو النظر إلى الغرب كنموذج للتحديث والتقدّم"إنّا تيارات اهتمّت بنفس القضايا والتّي تمثّلت أساسا في التعليم، اللغة، المرأة والأسرة"[19].

4- الدين وأسئلة الحداثة وما بعد الحداثة:

- يشير مصطلح الحداثة إلى مرحلة تاريخية طويلة نسبيا ،بدأت إرهاصاتها في أوروبا منذ أواخـــر القرن السادس عشر.و تميّزت في القرن السابع عشر بسلسلة من التغيّرات الكبيرة والعميقة الثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وشملت بشكل متداخل ومتفاعل عمليّا مجـــالات البحـــث والمعرفـــة العلميين والتطبيق التكنولوجي وأشكال ومؤسسات الحكم السياسيّة والمدنيّة والتشريعيّة والقانون والمعاملات التجاريّة،وذلك في إطار عمليّات بناء الدول القوميّة وتزايد ســـلطاتها مـــع تزايـــد مساحات الحرّية والمسؤوليّة الفردية أيضا.

- مثّلت الحداثة الظافرة لأوروبا قدرًا تاريخيا جديدا زحزح المقدّس الديني عـــن المركـــز وبـــوّأ الإنسان مركز دائرة المعرفة والفعل والقيّم [20] وبذلك مثّلت الحداثة حركة تاريخيّـــة صـــاحبتها تمظهرات مختلفة في مجال الفلسفة والثقافة والاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع وكمثال مثّلـــت نظرية هنري فورد إحدى خصائص الحداثة في مجال الاقتصاد ،أمّا في مجال علم الاجتماع فهنـــاك تجاوز لمرحلة التقليد إلى مرحلة التجدّد وإيجاد مجتمع صناعي ،و في الثقافة كان هناك ظهور لنوع من النخبوية،أمّا في الفلسفة فبرزت نزعة ماديّة ودنيويّة طبيعيّة.

- تعتبر العلمانيّة الوليد الأبرز للحداثة،حيث يفتقد الدين في إطار الحداثة مركزيته التي كانـــت يتمتّع بها في مجال الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة،و ينعكس بصـــورة دســـاتير وتعـــاليم أخلاقيّـــة وشخصيّة،إنّ نظرة الحداثة للدين هي مجرّد نظرة براغماتيّة نفعية حيث يقتضي الاعتقاد بعلمنـــة الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة بمثابة واحدة من مميزات النموذج الحداثوي والـــتفكير الليـــبرالي أي الاعتقاد بأنّ الدين إمّا أنّ لا يجوز أن يكون له وجودا أساسًا،أو إن كان له وجود فلا بدّ من أن يكون مرجعه أمرا شخصيًا مؤطرًا في إطار العبادات والأحكام الفرديّة فلا يسمح للدين أن يكون مركز ثقل في الحياة السياسيّة والاجتماعيّة،بل لا بدّ له أن يتموضع في إطار شخصي [21].

- إنّ الوضعيّة كمنهج مميّز للحداثة كانت ثورة في الواقع على الفلسفة والميتافيزيقا ورفض الفكر اللاهوتي والمقدّس،ومناهضة الاتجاهات الدينيّة والأحكام الأخلاقيّة،فالدين من وجهة نظر الوضعيّة

هو جزء من التاريخ الذهني للإنسان لا غير،وليست له أية واقعيّة خارجيّة،ولذلك كان من أهم الوسائل التي استخدمتها الوضعيّة حملتها ضدّ الدين كان التشكيك في صدقيّة القضيّة الدينيّة وفقدانها للمعنى.

– إنّ حضور الدين في المجتمع العربي–الإسلامي هو غيره في المجتمعات الأخرى ،وخاصة الأوربية منها ،أي تلك التي تخلّصت بفعل ثوراتها المعرفيّة والسياسيّة والاجتماعيّة من هيمنة المقدّس الديني وانسلخت من الفضاء العقلي والرمزي الذي ساد في العصور المسيحيّة الوسطى،فالإسلام بطبيعته التاريخيّة والراهنة كان دائما حاضرا في الفعل الاجتماعي والسياسي،ولذلك كانت الحداثة دائما مشبعة بالحمولة السياسية والإيديولوجيّة كونها نتجت في بيئة لها سياقها الخاص،وملابستها الموضوعيّة والزمنيّة التي ساهمت في نشوؤها وبلورتها.

– إنّ اقتباس الحداثة في العالم العربي .الإسلامي جعل النظم الحاكمة تهمّش الدين باعتباره وعيًا زائفًا،ومعيقًا للتغيير الاجتماعي والاقتصادي،وتقلّص من ساحات حضوره في المجتمع وزحزحته عن مواقعه السابقة بعد أن كان مرجعا وسلطة وهويّة،وهو ما أفضى إلى بلورة رؤى ماديّة وعلمانيّة ويساريّة تحاول أن تصوغ نموذجا للدولة والمجتمع خارج أطره الهوياتيّة،وفضاءه المعرفي والابستمولوجي،دون الوعي بالشروط التاريخيّة والموضوعيّة لبيئة الفكر الحداثي والنهضة العلميّة.

لم تعرف المجتمعات العربيّة الإسلاميّة الحداثة بمعناها العلمي والفكري كتلك التي عرفها الغرب المسيحي ، وأتاحت له غزو العالم في العصر الحديث وتشكيل واجهته،وإنّما تعرّف عليها عند هذا الآخر الذي كان فاعلا مؤثرا في العالم من خلال الاستيطان والاستعمار،وشكّلت نماذج عيشه وطرق تفكيره إشكاليّة مركزية منذ أكثر من قرنين من أجل التجديد الفكري والاجتماعي والسياسي على درب دخول العالم الحديث وامتلاك وسائل تطوّره.

– هكذا اتّسمت الحداثة في عالمنا العربي الإسلامي بالنشوة والتشويش والاستفزاز،نظرا لارتباطها بالاستعمار والقوى الإمبريالية أصبح تناولها يستدعي الجدل وافتراق المسارات بين رؤية تمثّل

القطيعة مع الدين كمرجعيّة فكريّة،وأخرى تنطلق من الدين كنظريّة شاملة للتحديث في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع.

-في الوقت الراهن وبعد سقوط المعسكر الاشتراكي ونهاية الحرب الباردة وأفول الثنائيّة القطبيّة ظهرت حركة جديدة ضدّ الحريّة والعقل، ولم تقف عند حدود الأدب والثقافة،بل تتعدّى إلى الحقوق والأخلاق والسياسة والاجتماع والاقتصاد ،وهذه الحركة هي التي تعرف اليوم بـ:**"ما بعد الحداثة"**.

وفي خضم هذه الحركة التي لا تعني نهاية الحداثة بل استمرارها ونقدها،جاءت محاولة مدّ جسور مع منظومة الدين وتفعيلها في عقلنة الحياة الاجتماعية والحدّ من طغيان النظرة الماديّة للحياة تنشئة الإنسان، وإعادة النظر في حدود الحرّيات والنزعة العقليّة المنوطة.

ولنا أن نتساءل عن عودة الدين وشغله لمساحات الرأي العام وفضاءات السياسة وعلاقة ذلك بإفرازات الحداثة، وهو يتطلّب دراسات في تفاعل هذه الأنساق وتأثرها فيما بينها.

خاتمة:

شكّلت كلّ الاجتهادات والتنظيرات بخصوص ضبط العلاقة بين الدين والسياسة في المجال الإسلامي، بما هي تدبير للمعاش، وتمييز مجال عمل الدولة عن مجال عمل الدين تجنّبا لاختلاط الأنساب والأدوار ما بين الدين والسياسة،وقد عبّرت تلك التنظيرات عن قلق كامن في الوعي الإسلامي الحديث حيال مسألة الوصل والفصل بين ما هو سياسي وما هو ديني.

ولاشكّ أنّ الانفتاح على التجربة السياسيّة الأوروبيّة والمناهج الحديثة في الحكم والسلطة،قد أسهم في بلورة ذلك الوعي الجديد،ومن شأن تزايد الخلافات على أساس ديني في العصر الراهن،بين مختلف التيارات التي تنتسب إلى الإسلام،سوف يعمّق هذا الوعي في اتجاه تأسيس أكثر نضجا لفلسفة التمييز أو الفصل بين الدين بوصفه ملاذا مشتركا للجميع لا يقبل القسمة ،و السياسة بما هي حقل للتفاوض وأنصاف الحلول.

الهوامش:

1 Separationgreligion and politics : http:// www.metinusta-net/events/religion-politecspoif.
2 Op-cit

3 عبد الحكيم أبو اللوز، العلاقة بين الدين والسياسة، ايلاف يومية إلكترونية، العدد 4533، 2013/10/9.
4عبد الحكيم أبو اللوز، نفس المرجع
5 عبد الوهاب العمراني، إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة رأي اليوم صحيفة الكترونية بتاريخ 06-10-2014.
6 علي عبد الرزاق، الإسلام وأصول الحكم، دار الجنوب للنشر، تونس، 1996، ص113.
7 د. حسين فوزي النجار، الإسلام والسياسة، مطبوعات الشعب نسخة الكترونية
8د. محمد عمارة، الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرزاق، دراسة ووثائق المؤسسة العربية للنشر،2000، ص35.
9محمد الحنفي، الدين السياسي ونقد الفكر الديني، الحوار المتمدن، العدد880، 30-06-2004
10محمد الحنفي، نفس المرجع
11 محمد شحرور، الدين والسلطة، قراءة معاصرة للحاكمية، دار الساقي، بيروت، 2013.
12 إدريس الكنبوري، الإسلاميون بين الدين والسلطة، منشورات طوب بريس، الرباط، 2013.
13-محمد شحرور ، مرجع سابق
14-إدريس الكنبوري. مرجع سابق.
15- محمد عابد الجابري،في الدين والدولة،مجلة مواقف،عدد28.2004.ص07.
16-جورج قرم.تعدّد الأديان وأنظمة الحكم.دار النهار للنشر.بيروت.1979.ص216-217.
17-عبد الله العروي. الإيديولوجيّة العربية المعاصرة. ترجمة محمد عيتاني.ط3.دار الحقيقة.
18-برهان غليون. مجتمعالنخبة. معهد الإنماء العربي. بيروت .1986.ص52.
19-أحمد أمين. زعماء الإصلاح في العصر الحديث.دار الكتاب العربي.بيروت.ص349.
20-أحمد الدلباني . الدين والحداثة. في ظاهرة الأصوليّة وعودة المقدّس الديني.الديار اللندنية 14آب/أغسطس2012.لندن.
21-رضا دولاري.الحداثة وما بعد الحداثة.مجلة الكلمة.العدد44.السنة الحادية عشر.صيف2004.